

انعطاف نحو فقدان السيطرة الامنية

المطاردين، وفي انتزاع المبادرة الميدانية. مما أدى الى تقلص عدد الناشطين هؤلاء وتراجع دورهم، في مقابل تراجع عدد الشهداء على أيدي «فرق الموت» أو «المستعربين». وجاءت الحادثة الاولى في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، حين اعلنت مصادر فلسطينية عن قيام وحدة خاصة باعتقال شاب وشنقه في عرابية، بينما ادعى الاعلام الاسرائيلي انه قتل على أيدي ناشطين للاشتباه بتعاونيه (القدس العربي، لندن، ٢٠/١٠/١٩٩٢، ٢٩/١٠/١٩٩٢). وبعد مرور شهر على ذلك أعلن عن استشهاد أحد أفراد مجموعات «الفهد الأسود» التابعة لحركة «فتح» في برقين، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر). وعادت الوحدات الخاصة، بمعاونة جنود نظاميين، وقتلت ناشطين مسلحين اثنين في عرابية ايضاً، بعد يومين فقط، وقد أكد شهود عيان انه تم اعدامهما بعد استسلامهما الى قوة حاصرت المنزل الذي كانا فيه (المصدر نفسه، ٢٢/١١/١٩٩٢).

في هذه الاثناء، وقع اشتباك من طريق الخطأ بين وحدة خاصة متحركة تابعة لـ «حرس الحدود» وأخرى تابعة للجيش الاسرائيلي تقابلتا صدفة عند سيلة الحارثية ليلة ٨ كانون الاول (ديسمبر). وقد كشفت الاذاعة الاسرائيلية عن الحادث، وأوضحت سقوط أربعة جرحى لدى الطرفين (المصدر نفسه، ٩/١٢/١٩٩٢). وبالمقابل، أصدرت جماعة «بش غفول» (يوجد حد) من الجنود الاسرائيليين كراساً كشف لا قانونية أساليب عمل «الوحدات الخاصة»، مثل اطلاق النار دون انذار والعمل بلا أحكام صارمة ومطاردة غير المسلحين؛ وشجعت جماعة «يوجد حد» زملاءها على عدم الانضمام الى تلك الوحدات، وهي خطوة أثارته حفيظة المسؤولين (ميدل ايست انترناشونال، ٦/١١/١٩٩٢).

الى ذلك، استشهد ٢٥ فلسطينياً آخر

تعرّز، وتؤكد، في الآونة الاخيرة، الاتجاه المتنامي للمواجهة العنيفة بين ناشطي الانتفاضة وخلاياها المسلحة من جهة وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية وأجهزته الامنية من جهة أخرى. وقد برز هذا الاتجاه في أعقاب ترأس، اسحق رابين، الحكومة الاسرائيلية بقليل. وفسر ذلك بالنتائج السلبية لاصطدام الآمال المتزايدة بتقدم مفاوضات السلام الثنائية بحدود المقترحات الاسرائيلية، مما خلق ردة فعل شعبية، وأوجد خيبة أمل، تلاقت مع رغبة القوى الفلسطينية المعارضة في اعاقة عملية السلام. وفي وقت رفضت الحكومة الاسرائيلية الجديدة إتخاذ مبادرات سياسية أو أمنية جدية من شأنها قلب الاوضاع الميدانية وبناء الثقة في الارض المحتلة، على العكس من ذلك أصرت على التعامل مع كل تحدٍ لسيطرتها بتشديد الاجراءات العسكرية المضادة. واذ عكس ذلك العقلية التقليدية لحزب العمل والعجز المطلق عن التعامل مع الظاهرة الفلسطينية سوى عسكرياً وأمنياً، فانه عكس أيضاً الرغبة في تقادي انتقادات اليمين الاسرائيلي.

ظهرت مؤشرات هذا النهج الاسرائيلي «العسكريتاري» في مواجهة التطورات الميدانية والسياسية على حدٍ سواء، وأبرزها ارتفاع عدد الاصابات الفلسطينية ولجوء سلطات الاحتلال مجدداً الى العقوبات والاجراءات الجماعية كغلق المناطق ومنع التجول. إلا ان اللاتفات هنا هو استمرار تصاعد العمليات المسلحة الفلسطينية كماً ونوعاً انعكس في ارتفاع مواز للاصابات الاسرائيلية. ونشأت عن ذلك مفارقة هامة تتلخص في ان اصرار الحكومة الاسرائيلية على اختيار الرد العسكري - الامني وعلى صون هيبتها وسلطتها المطلقة؛ وضعها في حالة ردة فعل دائم، مما أدى الى تدهور مستمر في الاوضاع العامة. في وقت حققت «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية نجاحات اولية في ملاحقة وقتل أو اعتقال الناشطين المسلحين